تقرير يكشف تصاعد قمع السلطات السعودية العابر للحدود

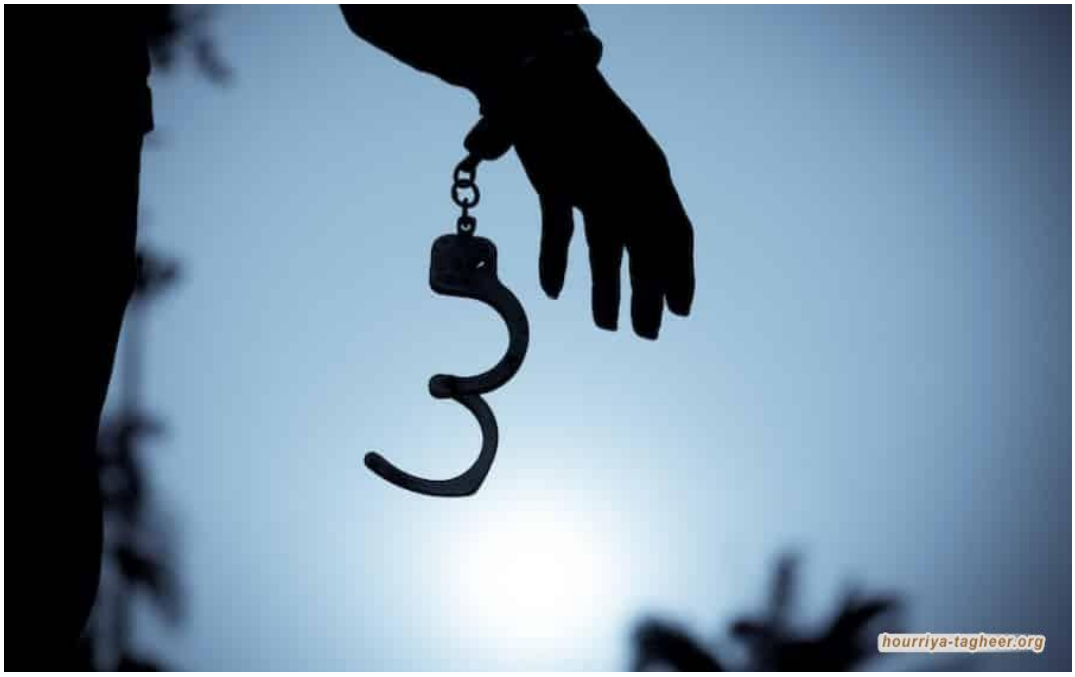

والتي تستهدف تقويض عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، والكتّاب، والأكاديميين، والنقابيين، والمدونين، والفاعلين السياسيين السلميين المقيمين في الخارج.

وأوضح التقرير أنه استند في خلاصاته القانونية والتحليلية إلى دراسة أكثر من عشرين حالة موثقة، مرتبطة بسبع دول هي: الإمارات، السعودية، الكويت، البحرين، مصر، الأردن، والجزائر، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2022 و2026، إضافة إلى حالات سابقة شهدت تطورات مهمة خلال هذه السنوات.

واعتمد التقرير على بلاغات وتقارير أممية، وسجلات محاكم وطنية، وتحقيقات تقنية وجنائية مستقلة بهدف

التحقق من الوقائع ومطابقة الأدلة.

وبيّن التقرير كيف أدت هذه الممارسات إلى تقويض الفرضية التي تعتبر المنفى واللجوء وسيلة حماية من الملاحقة، إذ باتت الحدود الجغرافية أقل قدرة على توفير الأمان، في ظل استمرار ملاحقة بعض الأفراد خارج بلدانهم عبر وسائل أمنية واستخباراتية، تشمل انتهاك الخصوصية الرقمية والضغط على العائلات، بما يهدف إلى الترهيب والردع وإسكات الأصوات المعارضة.

كما أشار التحليل إلى أربعة أنماط رئيسية يعتمدها هذا النهج، تشمل الإبعاد والنقل القسري وخطر الإعادة القسرية، والترهيب والإجراءات الانتقامية المباشرة وغير المباشرة، وإساءة استخدام الأدوات القانونية والإدارية والاتفاقيات القضائية، إضافة إلى التوسع في المراقبة الرقمية والتجسس السيبراني عبر الحدود.

وخلص المركز إلى أن هذه الأساليب تصب في هدف واحد يتمثل في إسكات النشاط الحقوقي والسياسي السلمي من الخارج أو معاقبته وردع الآخرين عن ممارسته، داعيا إلى تعزيز الضمانات الدولية لحماية المستهدفين، ومنع التواطؤ والتعاون الأمني غير القانوني بين الدول، وتفعيل آليات مساءلة فعالة تكفل حماية الفضاء المدني وضمان سبل الانتصاف للضحايا.